



محاضرات في تاريخ العالم المعاصر
قسم التاريخ / المرحلة الرابعة
2016 / 2017

[Pick the date]

فرنسا بين الحربين

رغم انتصارها في الحرب العالمية الأولى غير ان فرنسا عانت وضعا داخليا صعبا بعد الحرب ، سيما اوائل العشرينات من القرن المنصرم ، بسبب تكاليف الحرب الباهضة وعدم الاستقرار الاقتصادي ، والدمار الذي لحق بها كونها ساحة مكشوفة للحرب ، وتصاعد وتيرة الخلافات السياسية بين اليمين المتطرف واليسار الصاعد بقوة نحو السلطة . هذا الى جانب تجدد مخاوفها بين الحين والآخر من انتقام او تأر الماني .

وقبل الخوض في التفاصيل التاريخية لابد من القاء نظرة على طبيعة النظام السياسي الفرنسي الذي حكم من ١٨٧٥ الى ١٩٤٦ وعرف بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة . استنادا الى الدستور اعلن نظام الحكم جمهوري ديمقراطي برلماني قسم سلطاته الى ثلاث سلطات :

السلطة التشريعية : تتكون من مجلسين ادنى (النواب) عدد اعضائه ٦٠٠ عضو ينتخبون لاربع سنوات انتخابا حرا مباشرا وفقا للتصريحت العام للذكور ومجلس شيوخ عدد اعضائه ٣٠٠ عضو يتم تعيين ثلثهم لمدى الحياة والثلثين المتبقين يختارون لتسع سنوات من كليات انتخابية تمثل اقسام البلاد الادارية .

السلطة التنفيذية : تتمثل برئيس البلاد الذي ينتخب من الجمعية الوطنية في جلسة مشتركة تضم النواب والشيوخ . ويمارس مهامه لسبع سنوات الا ان التعديل الدستوري للعام ١٩٥٨ حدد سنوات رئاسته بخمس فقط .

اما صلاحياته فتتمثل اقتراح التشريعات القانونية للبرلمان وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة له حق تعيين كبار المسؤولين في الدولة وحق اصدار العفو والتفاوض في عقد المعاهدات .

السلطة القضائية : وهي السلطة العليا في فرنسا .

أهم ما يؤشر على التاريخ الفرنسي عدم الاستقرار السياسي وسرعة تبدل الحكومات فخلال المدة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٤٠ توالى ما يقارب ٩٩ وزارة هذا يعني ان العمر المتوسط للحكومات الفرنسية لا يتجاوز ثمانية أشهر . يعود ذلك الى النظام الانتخابي الذي يعتمد على التمثيل النسبي للسكان ما يؤدي الى عدم فوز أي حزب باغلبية سياسية فتلجئ الاحزاب والقوى السياسية الى تشكيل وزارات ائتلافية توزع فيها المناصب تبعا لصفقات سياسي لا تمكن أي قوة تنفيذ برنامجها الانتخابي مما يجعل الحكومات الفرنسية ضعيفة ومن السهل اسقاطها على يد هذا الحزب او ذلك اذ ما سحب وزرائه منها مما يقود الى فقدان الاغلبية البرلمانية والتصويت عليها بعدم الثقة الامر الذي يعني تشكيل حكومة ائتلافية اخرى او الدعوة الى انتخابات جديدة .

الاحزاب الفرنسية وتطورات الوضع الداخلي

توزعت التيارات الحزبية الفرنسية الى ثلاث اتجاهات سياسية ايدولوجية :

١: احزاب يمينية متطرفة

عرف الوضع السياسي في فرنسا ولسنوات طوال بعدم استقراره داخليا اثر الصراعات الحزبية والعقائدية بين احزاب اليمين المحافظ والاشتراكيين . بعد العام ١٩١٩ وخلال معظم العشرينات تشكلت حكومات ائتلافية من احزاب اليمين (أي من رجال المال والتجارة وبعض الاقطاعيين) ، وهؤلاء جميعا يناصرون الجيش والكنيسة وتتركز رغبتهم في استقرار الحالة الاقتصادية وتهدئة الشؤون المحلية . وقد فاز هذا الائتلاف في انتخابات عام ١٩١٩ وألف مايعرف بأسم (حكومة الكتلة الوطنية ١٩١٩ – ١٩٢٤) التي ايدت معاهدة فرساي وطالبت بمعاينة المانيا واستؤنفت في عدها العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان وانتهجت معارضة الاحزاب الاشتراكية وكانت خاتمة اعمالها احتلال الفرنسيين لمنطقة الروهر الالمانية الغنية بالمناجم والثروات المعدنية عام ١٩٢٣ لضمان سداد التعويضات التي فرضت على المانيا بعد استحالة سدادها لتلك المبالغ . وفي الغالب نشط اليمينيون المتطرفون خارج البرلمان اذ اشتهروا باعمال العنف ونشر الضوضاء .

٢: احزاب يسارية – وتقسم لثلاث محاور

أ- احزاب يسارية راديكالية

ب- احزاب يسارية اشتراكية

ج- احزاب يسارية شيوعية

فاز الراديكاليون الاشتراكيون في انتخابات عام ١٩٢٤ بدعم من الحزب الاشتراكي الفرنسي وألّفوا حكومة برئاسة (هريو ١٩٢٤ – ١٩٢٦) . اتبعت تلك الحكومة نهجا مناهضا للنفوذ الكنسي واتخذت وسائل لتثبيت العملة الفرنسية (الفرنك) وسحب القوات الفرنسية من اقليم الروهر كما مهدت السبيل للتفاوض بشأن معاهدة لوكارنو ١٩٢٥ لاسيما ما يتعلق بالحدود الفرنسية الالمانية ونزع السلاح في منطقة الراين .

يعد الحزب الاشتراكي الراديكالي حزب الوسط رغم انه يصنف ضمن احزاب اليسار ، فقد كان لسان حال الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى و صغار التجار والمجموعات الفلاحية الاقل محافظة . دعا هذا الحزب الى تنفيذ تشريعات اجتماعية تقدمية دون زيادة في فرض الضرائب ورغم ان هذا الحزب كان يحمل اسم الاشتراكية الا انه كان مدافعا عن القطاع الاقتصادي الخاص والملكية الخاصة وكذلك مدافعا عن الحريات الفردية ومناهضا للاكليركية (النفوذ الكنسي في الدولة) .

اما الحزب الاشتراكي الفرنسي فكان عنصرا مهما في التشكيلات الوزارية غير انه ضعف بعد انشقاق اعضائه الاكثر تطرفا عام ١٩٢٠ وتشكيلهم الحزب الشيوعي الفرنسي . لذا نجد في اقصى اليسار الشيوعيين الذين كانوا دوما مشاركين في الانتخابات العامة ويفوزون بمقاعد في البرلمان . اما في اقصى اليمين فقد برز حزب العمل الفرنسي الملكي النزعة اضافة لمنظمات اخرى مناهضة للنظام الجمهوري .

حكومة الاتحاد الوطني (١٩٢٦ - ١٩٢٩)

بسبب الازمة المالية وماعقبها من نتائج شكل الزعيم اليميني المحافظ رايمون بوانكاريه حكومة " الاتحاد الوطني " ، التي قامت بعدة اصلاحات منها فرض ضرائب جديدة واعادة تنظيم عملية جمع الضرائب وتقليل النفقات الحكومية لاجل تحقيق الموازنة المالية وتثبيت سعر الفرنك الفرنسي بحوالي خمس قيمته التي كانت عليه قبل الحرب العالمية الاولى . من جهة اخرى رفضت الحكومة دفع معظم الديون الداخلية ما ازعج حاملي سندات الدين الحكومية . وقد قللت هذه الاجراءات من تعرض فرنسا لحالة من الافلاس القومي .

تحسنت تبعا لذلك اقتصاديات البلاد بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٩ اذ نمت الصناعة و ان كان اغلبها ذي انتاج صغير يغلب عليه الطابع الكمالي ، غير ان الوضع لم يستمر فقد شجعت الحكومة الانتاج الصناعي الثقيل والواسع وساعد فرنسا في ذلك عودة اقليمي الالزاس واللورين . وحلت معامل عصرية جديدة محل تلك التي دمرتها الحرب وارتفع معدل الانتاج الصناعي . لكن ذلك لم يعش كثيرا واقع فئة العمال الفرنسيين الذين انتهت اضراباتهم للمطالبة بحقوقهم بالفشل وانقسمت اتحادات النقابات العمالية الى كتلتين احدهما شيوعية والاخرى غير شيوعية ، ورغم اقرار لائحة الضمان الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٣٠ فان العمال الفرنسيين استمروا بمطالبهم لتحسين ظروفهم و اقرار حقوقهم كاملة .

فرنسا والازمة الاقتصادية العالمية (الكساد الاقتصادي)

وصلت آثار الازمة الاقتصادية لفرنسا متأخرة قياسا بالدول الصناعية الاخرى بسبب توازن قطاعات الاقتصاد الفرنسي بين الصناعة والزراعة . الانها كانت جزء مما يجري حولها في العام فتدهورت في العام ١٩٣٠ التجارة وانتشرت البطالة كما شاع اللجوء اشتغال العمال بعقود مؤقتة ، حتى بلغ عدد العاطلين عن العمل في العام ١٩٣٥ حوالي مليون ونصف المليون . اما الانتاج الصناعي الذي وصل عام ١٩٣٠ لاكثر من ٤٠% مما كان عليه قبل الحرب العالمية الاولى انحدر عام ١٩٣٢ الى الذي كان عليه عام ١٩١٣ . انعكست الازمة الاقتصادية على الوضع السياسي في فرنسا فباتت الوزارات قصيرة العمر اذ تعاقبت سنة ١٩٣٥ خمس وزارات وتشكلت في سنوات بين الحربيين اربعة واربعون وزارة . وفي انتخابات العام ١٩٣٢ زاد عدد مقاعد الراديكاليين الاشتراكيين في البرلمان وكانت الوزارات التي يشكلها هؤلاء الراديكاليون تعتمد بصورة اساس على احزاب اليمين ولما كانت تلحك الوزارات تتخوف من التضخم النقدي بقيت متمسكة بمعيار الذهب واتبعت سياسة التقشف والاقتصاد في النفقات .

المنظمات الفاشية والجبهة الشعبية

في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية برز اتجاه معادي للجمهورية وهو اتجاه كان موجودا دائما لكنه كان مستترا ، فظهر اتجاه فاشي يحاكي المنظمات الفاشية الايطالية والالمانية واشهر تلك الجمعيات (عصبة صليب النار) التي اسسها الكولونيل (دي لاروك) وادعت ان عدد اعضائها وصل الى ٣٠ الف عضو اما ممولوها فكانوا مجموعة من الاغنياء الصناعيين . وفي العام ١٩٣٤ حدث ما يعرف بـ (فضيحة ستافسكي) وهي فضيحة سياسية مالية حدثت بسبب احد الاثرياء الروس اسمه ستافسكي كان قد اقنع سلطات المجلس البلدي في مدينة بايون بطرح سندات مالية فضلا عن ايداع مبالغ مالية كبيرة ومجموعه من التحف الاثريه تبين فيما بعد انها جميعا مزورة وكان قد حصل على ارباح وفوائد لقاء ذلك بمساعدة شخصيات سياسية فرنسيه رفيعة المستوى ومهمة في الحكومة وقد استغل الطرف المعارض للحكومة هذه الفضيحة لاسقاطها . وصل الهياج السياسي والشعبي الى اندلاع المظاهرات عام ١٩٣٤ حيث اجتمع ذوي الميول الفاشيه من اليمينيين المتطرفين في منطقة لانكورد بباريس مهددين البرلمان باقتحامه واسقاطه .

عندئذ انتشر الشعور بالخطر بين العناصر الليبرالية والديمقراطية والعمال والنقابيين والاشتراكيين . اما الشيوعيون فكانوا معادين للجماعات الفاشية الا انهم في نفس الوقت لم يكونوا اصدقاء للحكومة لكنهم سرعان ما احسوا بالخطر الفاشي على الاتحاد السوفياتي في حال انتصار الفاشيين الفرنسيين لذلك اضطروا للتحالف مع بقية العناصر المناهضة للفاشية . لذا اعلن الشيوعيون اضرابا عاما تبنته نقابات العمال كما دخلوا في تحالفات وطنية مع الاشتراكيين بمختلف مشاربهم من راديكاليين ويساريين عرف هذا التحالف باسم (الجبهة الشعبية) التي انتشرت فكرة تأسيسها في مختلف الدول الاوربية ابان حقبة الثلاثينات من القرن العشرين .

اعلنت الجبهة الشعبية انها ستقوم بدور الدفاع عن الجمهورية ضد الفاشية وستتخذ اجراءات ناجعة ضد الكساد الاقتصادي ، وفي ربيع ١٩٣٦ نالت الجبهة نصرا كاسحا في الانتخابات النيابية واصبح الاشتراكيون الفرنسيون لاول مرة في تاريخهم يشكلون الحزب الزعيم في البرلمان . صار الزعيم الاشتراكي ليون بلوم الداعية للاشتراكية الديمقراطية والاصلاحية ورئيسا لوزارة ائتلافية تضم الاشتراكيين والراديكاليين الاشتراكيين اما الشيوعيون الذين زاد تمثيلهم في البرلمان من ١٠ الى ٧٢ مقعد فلم يشاركوا في الوزارة لكنهم تعهدوا بمساندتها .

وزارة الجبهة الشعبية وما بعدها

رغم قصر عمر وزارة بلوم التي لم تبق اكثر من سنة غير انها وضعت منهاجا تشريعيها مهما عرف باسم (النهج الفرنسي الجديد) ، على غرار النهج الامريكي الذي طبقة روزفلت في

الولايات المتحدة بعد سنوات الازمة الاقتصادية العالمية والذي هدف الى زيادة القدرة الشرائية للفرد . تضمن النهج الفرنسي محاور عدة تركزت حول اصلاح الحالة الاقتصادية سيما حول **فئة العمال** ، بسبب انتشار حركة اضراب العمال التي عمت جميع انحاء البلاد تعهد بلوم باجراء اصلاحات عاجلة فتدخل لدى اصحاب المصانع في زيادة اجور العمال كافة وتحقيق تشريعات برلمانية مهمة لصالحهم . فاقر البرلمان خلال فترة قصيرة قوانين حددت ساعات العمل الاسبوعية اربعين ساعه فقط مع الالتزام بدفع اجور العمل كاملة خلال العطل واخيرا تشريع قانون المساواة الجماعية . وكان لتشجيع الحكومة ومساندتها للحركة العمالية اثرا في زيادة عدد النقابات وزاد من الانتساب لها اذ اصبح خلال سنة واحدة فقد خمسة ملايين منتسب للتنظيمات النقابية . كما زادت قوة العمال وتنظيماتهم بسبب اتحاد المنظمات الشيوعية وغير الشيوعية .

شمل النهج الفرنسي اصلاحات اخرى كتأميم صناعة السلاح والطائرات وحل المنظمات الفاشية ، واعيد تنظيم بنك فرنسا ووضع تحت سيطرة الحكومة لتحطيم سيطرة " المائي أسرة " ومنح الفلاحون مساعدات عن طريق تثبيت الاسعار وشراء القمح من الحكومة .

ومن نقاط الضعف التي وجهت للنهج الفرنسي او حركة الاصلاح ان الحكومة ظلت عاجزة عن اصلاح العجز المالي . كما انها أي الحكومة تعتمد كثيرا على حلفائها الراديكاليين الاثراكين الذين ينتمون في اغلبهم للطبقة الوسطى لذا لم تستطع تنفيذ أي اصلاحات اقتصادية بنوية اساسية .

رغم ذلك فان العمال الفرنسيين وبسطاء الناس ابتهجوا لقيام حكومة عدوها جمهورية اشتراكية . ونادى المحافظون الفرنسيون ومن يقف خلفهم من الفاشيين بالثورة على تلك الجمهوريه واخذوا يحذرون الناس من ولادة دكتاتورية على غرار ما يحدث في الاتحاد السوفياتي على حد قولهم لان مصير فرنسا اصبح بيد بلوم اليهودي اليساري الاشتراكي ووصلوا حد الدعوة الى سقوط الحكم في فرنسا ولو كان على يد اعدائها من الخارج وفي ذلك تلميح الى المانيا او ايطاليا وامكانية تدخلهم في فرنسا .

ان منهاج الاصلاح الذي تبنته الجبهة الشعبية تزامن مع هياج الاوضاع الدولية فيما حددت ساعات العمل في فرنسا كانت المصانع الالمانية تعمل بكامل طاقتها وفي ظل بعث النزعة العسكرية في المانيا النازية كان على فرنسا تبني منهاج اعادة التسلح . لقد عرقلت المعارضة التي ايدتها جهات مختلفة نجاح منهاج اعادة التسلح وتوقف رجال الاعمال عن التعاون مع الاصلاحات الجديدة وحاولوا رفع اسعار منتجاتهم وعليه بدأ العمال بالتذمر من ارتفاع الاسعار لا يتناسب مع زيادتهم في الاجور . من جهة اخرى ادى تطبيق ساعات العمل وتحديد باربعين ساعه في الاسبوع الى غلق المصانع يومين في الاسبوع وعليه فان الانتاج الصناعي لم يرتفع كثيرا ، فحتى العام ١٩٣٨ لم تصل زيادة فرنسا الى اكثر من ٥ % على ماكان عليه ابان اشتداد الازمة الاقتصادية . والامر الذي زاد الاقتصاد الفرنسي سوء هروب الذهب الى خارج البلاد .

سقطت حكومة بلوم ، التي لم تعمر اكثر من سنة واحدة ، بسبب رفض مجلس الشيوخ الفرنسي منحها صلاحيات مالية طارئة واعقب ذلك تفكيك الجبهة الشعبية.

تشكلت في العام ١٩٣٨ حكومة من الراديكاليين الاشتراكيين ، الذين فسخوا تحالفهم مع اليساريين ، برئاسة ادوارد دلاديه وقد انشغلت بصورة رئيسة في مواجهة الازمة السياسية الدولية . هكذا لم يتبق من الجبهة الشعبية الا القليل كما تدنت قوة العمال واصابها الانهالك سيما بعد اضراب العام ١٩٣٨ الذي كان موجها ضد الغاء نظام الاربعين ساعه عمل بالاسبوع . افشلت الحكومة الاضراب واتخذت اجراءات وعقوبات انتقامية .

اعتبر العامل الفرنسي سنة ١٩٣٦ سنة عظيمة ذهبت للتاريخ شأنها شأن السنوات العظام الاخرى اما الطبقات المترفة فقد اصيبت بالهلع نتيجة الاضراب العام ونمو الانقسام الداخلي والتباغض الاجتماعي .

